الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ضد ماركس

سعد محمد رحيم

من هم ضد ماركس لا يعدّون. وهؤلاء ينتمون إلى مؤسسات متباينة في موجهاتها واتجاهاتها، وينتشرون في قارات الأرض المتمدنة كلها. لكنهم جميعاً يشتركون في نقطة واحدة وهي شعورهم ووعيهم بخطورة الفكر الماركسي على مستقبل الوضع القائم الضامن لمصالحهم ومصالح الفئات والطبقات الاجتماعية التي يتحدرون منها، وكذلك على ديمومة مؤسساتهم وأنظمتهم، أو على الأنساق الإيديولوجية التي يمثلونها.. دوافعهم تختلف، فمنهم من ينطلق من منطلق ديني، ومنهم من يكون وازعه قومياً أو فاشياً، ومنهم من يهاجم ماركس عن جهل وعماء. ولسنا بصدد مناقشة آراء وتصورات كل أولئك في هذا السياق. وأيضاً، لن نتطرق إلى نقّاد الماركسية الخارجين من تحت عباءة ماركس نفسه، والحريصين على الإبقاء على توهج فكره وتطويره. غير أن التركيز سيكون على من يعبرون عن إيديولوجية البرجوازية ـ الطبقة التي كان همّ ماركس الأول تدميرها ـ ومن الأخيرين من هم مفكرون كبار أثروا بعمق على مسارات البحوث الفكرية التي وضعت مسألة تقويض الفكر الماركسي نصب عينها. وهم، في الغالب، يمتلكون مواقع مهمة في المؤسسات الأكاديمية أو الإعلامية والثقافية، أو في مراكز البحوث الاستراتيجية. وسينصب اختيارنا على مفكرين بعينهم، أبرزهم ميشيل فوكو وجاك ديريدا وفوكوياما، الذين شغلوا الوسط الأكاديمي والثقافي والإعلامي والسياسي كثيراً، خلال العقود المنصرمة، بادئين بالمفكر الفرنسي ميشيل فوكو صاحب المنهج الأركيولوجي ومؤلف كتب شهيرة أبرزها (الكلمات والأشياء) و (اركيولوجيا المعرفة) و (المراقبة والمعاقبة) و (تاريخ الجنسانية) و (تاريخ العيادة).

يشبّه ميشيل فوكو، ماركس وفكره في القرن التاسع عشر بالسمكة في الماء. بمعنى، وعلى وفق تخريج فوكو؛ إن ماركس، فكراً ومنهجاً، ما هو إلا جثة هامدة في القرن العشرين، وسيبقى هكذا في القرون التالية لأنه يعجز عن التنفس بعد القرن الذي شهد ولادته ووفاته. والسبب كما يرى يكمن في جملة المتغيرات الضخمة التي طرأت على فكر البشر وأنماط حياتهم وأشكال مؤسساتهم التي لم يكن لمنهج وفكر ماركس أن يستوعبها أو يرهص لها.

سعى فوكو إلى تشكيل نظام فكر جديد ضد أو إلى جوار الماركسية التي ادعى رفضها، وإن لم يعترف صراحة بحقيقة مسعاه ذاك.. هذا ما تؤكده فرانسوا دوس في كتابها الصغير الممتع (عالم فوكو). فقد عمل فوكو على تحليل أنظمة الفكر في كتابه الذائع الصيت (الكلمات والأشياء)، داخلاً ثلاثة حقول حساسة تشكل أوجه الحياة البشرية (اللغة والاقتصاد والبيولوجيا). أي تلك التي تخص الإنسان في فعالياته الأساسية. وإذ ذاك كان يبحث في تلك القطيعات الابستمولوجية الحاسمة في فهمنا ورؤيتنا لتلك الحقول والفعاليات. حيث يقفز الفكر مع مفكر بعينه إلى عتبة جديدة، بأبستيمي آخر مختلف، مغيراً من نظام الفكر كله، في مركزه وعناصره وعلاقاته. فبحسب فوكو فإن ريكاردو، لا ماركس، هو الذي أنجز القطيعة في الفكر الاقتصادي ناقلاً المركز من التبادل إلى الإنتاج. وكلاهما، إذن، ينتمي إلى الأبستيمي نفسه.

ولا تتكشف ضدية فوكو لماركس مثلما تتكشف في معاداة الأول للتاريخ.. التاريخ يعده استمرارية. ففوكو منذ البدء حاول أن يكسر الاستمراريات والتواصلات وأن يطيح بالنزعة التطورية المتدرجة باحثاً عن الطفرات والانقطاعات والانزياحات الحادة. إن عمل فوكو، ومن بعده أعمال ما بعد الحداثيين ما هو إلا محاولة للإطاحة بالمفهوم الماركسي للتاريخ، إذ يصبح التاريخ محض سرد في رؤية بول فيني، وبرؤية فوكو يغدو سياقاً وحقل تجريب للمعرفة العقلية الصرف، وليس حقلاً ينتظر من يكشف عن آلياته وقوانين تطوره كما كان الأمر مع ماركس. ولذا علّق سارتر على كتاب فوكو (الكلمات والأشياء) قائلاً؛ "إن الشيء المستهدف فيما وراء التاريخ هو بالطبع الماركسية.. إن فوكو يريد أن يشكل إيديولوجية جديدة تكون بمثابة آخر حاجز تقيمه البرجوازية ضد ماركس".

وعلى الرغم من منهجه الاركيولوجي الذي يبحث في المناطق والطبقات الغائرة من الفكر، إلا أنه وفيما يخص ماركس يبدو أن تفسيرات وتمثيلات معينة لماركس هي التي كانت حاضرة أمام ذهنه وهو ينتقد أولئك المثقفين الذين يلبسون جبة الحكماء والأنبياء ويتموضعون في أبراج عاجية، يعتقدون أنها من صنع ماركس أو أن هذا ما كان يريده ماركس. فكان ينتقد بلا هوادة من يظن أنه يمتلك الحقيقة، ويدعي تحرره من تأثيرات السلطة. وكان "ينصح المثقفين بالإقلاع عن التنبؤي والشمولي، ويحضهم على التخلي عن مواقف كبار العرافين، وبخاصة عن دور المشرع الذي يطالبون به" على وفق تعبير أوبير دريفوس وبول رابينوف في كتابهما (ميشيل فوكو: مسيرة فلسفية).

إن الممارسات الثقافية بحسب فوكو هي التي تحدد ما نكون عليه، وهنا، مثلما يظهر، يفترق فوكو عن ماركس كثيراً، بيد أنه وهو يسبر في جوهر تلك العلاقة الإشكالية بين المعرفة والسلطة، يجد نفسه في قلب التاريخ. فالعلوم الاجتماعية من وجهة نظره تكونت أولاً داخل مؤسسات سلطوية معينة (المستشفيات، السجون، الإدارات) لتؤدي وظيفة معارف تخصصية، غير أنها نتاج أفعال في التاريخ. وهو إذ يحاول التبرؤ من فكرة أن تكون تلك العلوم الاجتماعية انعكاساً مباشراً لفاعلية المؤسسات يرى أنها "تطورت في الإطار التاريخي نفسه، وإنها لم تنفصل عن تكنولوجيات السلطة ـ المعرفة التي استثمرت (المؤسسة) (وبالتالي فإن) فاعل المعرفة، بدلاً من أن يضع نفسه خارج كل سياق، هو بالعكس من نتاجات الممارسات التي يحللها".

ما كان لفوكو أن يفكر بإقامة صرح فكره من غير التنكر لنسبه الماركسي. فمعاداة ماركس، في هذا الإطار، يمكن أن تُقرأ باستعارة المنظور الفرويدي كونها نوعاً من محاولة قتل الأب.. لم يكن لفوكو أن يرسخ نظريته من غير ماركس حتى وإن كان هذا يعني إبعاد ماركس وقتله. وها هي فرانسوا دوس على الرغم من تقريظها الحيوي والمتوهج لفوكو في كتابها الآنف الذكر فإنها تلمح إلى نسب ماركس في عمل فوكو حيث تجد أن (أركيولوجيا المعرفة) كتاب فوكو الشهير هو الأكثر قرباً من غيره من كتبه، من المادية التاريخية. لكن، وكما تقول؛ فإن "الشيء الأساسي الذي يميز فوكو عن المادية التاريخية يتمثل في رفضه لإقامة علاقة تمفصلية بين الخطاب والواقع المادي، أو بين الممارسات الفكرية الاستدلالية والحقل التاريخي ضمن شموليته الكلية" وتضيف دوس؛ "إن هذا الرفض يحد من أهمية فوكو الخصب والعميق. إن وضعيته تمنعه من النفاذ إلى ما وراء الشيء الظاهري أو السطحي وتجعل منهجيته في معظم الأحيان تتموضع تحت مستوى البنى التي ليست ظاهرة على السطح بالضرورة. إن اركيولوجيته لا تعرض نفسها بمثابة المنهجية العلمية". ثم تستشهد بمقولة لفوكو يعترف فيها بأنه؛ "لصحيح إنني لم أقدم مطلقاً اركيولوجيا المعرفة بمثابة العلم".

من جانب آخر يحاول جاك ديريدا في كتابه (أطياف ماركس)، ومن خلال منهجه التفكيكي أن يقودنا إلى نتيجة أن كتاب (رأس المال) لكارل ماركس يعد "كتاباً مدمراً في جوهره غير أنه أدنى من ذلك، والسبب لأنه لا يقود عبر طرق الموضوعية العلمية، إلى النتيجة الضرورية للثورة إلا لأنه يدخل طريقة من طرق التفكير النظري، من غير أن يصوغها كثيراً، والتي تقلب فكرة العلم نفسها. فلا العلم ولا الفكر يخرجان سالمين في الواقع من كتاب ماركس". إلا أن ديريدا لا يثبت لنا كيف ذلك؟. فقراءته التي تشبه الاسترسال السوفسطائي تمارس التدمير من غير أن تهتم فيما إذا كان بالإمكان بعد ذلك أن نعيد البناء بشكل آخر.

إن فكرة (لا العلم ولا الفكر يخرجان سالمين من كتاب ما) تنطبق على كتب ديريدا أكثر من انطباقها على أي كتاب آخر. إن ما لا يخرج سالماً من كتاب ماركس هو نمط محدد من العلم والفكر البرجوازيين، ذلك الذي دأب بوعي على تقويضه، وليس العلم والفكر إطلاقاً.

يستأنف ديريدا كلامه ليبين مقصده: "وذلك بمقدار ما يشير العلم إلى نفسه بوصفه تحولاً جذرياً لنفسه وقطيعة تكون دائماً موضع رهان في الممارسة، كما تكون في هذه الممارسة قطيعة نظرية دائماً".

يقترب ديريدا، في هذه الفقرة، مما يأخذه فوكو على ماركس، على فكره الذي يعتقد ديريدا، مثلما يبدو، أنه لم يتضمن ابستيماً مختلفاً، ولم يُحدث قطيعة، أي انتقالة في العمق وتبدلاً في خريطة المعرفة بالاستناد إلى بؤرة وعناصر وعلاقات جديدة؛ أي خريطة معرفية جديدة. وبحسب فوكو فإن آدم سمث وريكاردو قد أنجزا المهمة قبل ماركس، وهما يضعان قواعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي مع توطد أركان الرأسمالية، ونهاية الإقطاع والمرحلة المركنتيلية (التجارية). ولكن؛ ألم يدخل ماركس نفسه مجموعة من المفاهيم الجديدة، كاشفاً عن علاقات مختلفة وآليات لم يقع عليها أحد قبله بدءاً من التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير وحتى الوصول إلى قانون القيمة المضافة الذي يعد بحق جوهر النظرية الماركسية، والأداة المنهجية التي فضحت المنحى الاستغلالي المقيت للرأسمالية، ومن منظور لا شك في علميته.

كانت البنيوية بتفرعاتها كلها وتخريجاتها كلها ما هي إلا ضد ماركسية، لأنها تطرد ما عول عليه ماركس (الذات الإنسانية والتاريخ)، وهذان المفهومان إلى جانب مفهوم العقلانية هي مقولات عصر التنوير الكبرى (ومرتكزات الحداثة فيما بعد)، التي تمثلها ماركس وطرح رؤية متجاوزة لها، أخرجتها من ردائها البرجوازي وأعطتها بعداً إنسانياً واجتماعياً أعمق وأشمل. غير أن مفكراً ماركسياً شهيراً هو لوي ألتوسير حاول أن يقارب بين الماركسية والبنيوية في كتابه الشهير ـــ (دفاعاً عن ماركس) وقد انجر مع المعادين للنزعة الإنسانية، عاداً الأخيرة مفهوماً إيديولوجياً في مقابل الاشتراكية التي هي مفهوم علمي، حيث حاول ماركسيون فرنسيون مثل روجيه غارودي إيجاد مقاربة بين ماركس وتلك النزعة. فسعى ألتوسير لتأكيد أنه في الماركسية لا وجود للإنسان وإنما للعلاقات الاجتماعية، ولا للذات أو الفاعل التاريخي وإنما للبنيات الموضوعية، ولا للتقدم بالمعنى الإنساني وإنما لتعاقب التشكيلات الاجتماعية، كما يصفها (د. عبد الرزاق عيد) في كتابه (موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر). وعلى وفق هذه الأطروحة "لم يكن بإمكان المادية التاريخية أن تتكون كعلم، إلا بشرط التخلي عن جميع الادعاءات من ذلك القبيل؛ أي عن جميع مزاعم النزعة الإنسانية". فتعاطى مع مفاهيم (نمط الإنتاج وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والبنية الفوقية والصراع الطبقي، وغيرها) بشكل يقربه من البنيوية. وها هو (ألتوسير) يصرح أن "ليس للتاريخ ذات، بل محرك هو الصراع الطبقي" كما لو أنه ينتزع من الإنسان ونشاطه بعد الإرادة و"كذات مالكة لرغباتها وأفكارها وأفعالها" ليركن إلى نوع من الحتمية الميكانيكية، ففرق بين ماركس الشاب (الإيديولوجي المثالي، والمتأثر بالفلسفة الألمانية) وماركس العلمي في (رأس المال). وقد حاول ألتوسير تفكيك الخطاب الماركسي وقراءة لا وعيه أي البياضات والفراغات فيه، وعلى حد تعبيره "في صمته وتناقضاته" وبالركون إلى السياقات المنهجية للبنيوية حاول إثبات أن الماركسية ما هي إلا نزعة مضادة للإنسان والتاريخ، بمفهوميهما المثالي الذي قالت به النزعة الإنسانية منذ عصر التنوير، بعدما أحدث ماركس قطيعة معها في مرحلة نضجه، فرأى أن البشر ما هم إلاّ حوامل لعلاقات الإنتاج. وبذا فالتاريخ يتحقق، هنا، على وفق هذا المنطق، خارج إرادة الكائن الإنساني. ويلاحظ د. عيد في كتابه المذكور أعلاه، في أثناء قراءته لنظرية ألتوسير "التواقت الملفت للنظر، بل صلة القرابة النظرية المتينة التي تربطها بفلسفة (موت الإنسان) و (تهافت التاريخ) التي هيمنت بشكل عام على الثقافة الفرنسية في الستينيات، خلال العصر الذهبي للبنيوية".

تأسست الحداثة الفلسفية على مبدأ الذاتية (الكوجيتو) أساساً للحقيقة كما وضعه ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠)، وعلى مبدأ العقلانية كما وضعه ليبنتز (١٦٤٦ ـ ١٧١٦) ثم جرى وعي التاريخ "بوصفه سيرورة متماسكة مولدة للمشكلات في هذا العصر" كما يخبرنا هابرماس، والذي يؤكد "أن العتبة التاريخية التي تقع حول عام ١٥٠٠ لم يتم إدراكها كتجديد إلا في القرن الثامن عشر". وهناك من المفكرين (أدورنو مثلاً) من رأى في فلسفة التنوير أس الفاشيات والأنظمة التوتاليتارية كلها التي انبثقت في أوروبا خلال قرن من الزمان (العشرين) فكان الثمن الإنساني المدفوع، سواء بتبنيها من قبل أنظمة وحركات سياسية ومقاومتها من قبل أنظمة وحركات أخرى باهظاً إلى حد مريع. فكانت ردة فعل المدارس ما بعد الحداثية على تلك المقولات شديداً. وكانت الفكرة الأولى المستهدفة في هذا المضمار هو بناء تصورات ونظريات كلية عن العالم (الماركسية من ضمنها) وها هو المفكر المابعد حداثي الألماني طاويس يقول "ليس عصر ما بعد الحداثة إلا كشفاً عن استيهامية فكرتي (الكل) و (الأصل) الميتافيزيقيتين".

إن مقصد ما بعد الحداثيين هو إقصاء مفاهيم الحقيقة والأصل والكل والتاريخ، فضلاً عما قالت به الماركسية. ففي سبيل المثال ما يخص العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية يسفهها هؤلاء، لا بمعنى قلب العلاقة أو تصور شكل جدلي مغاير لها، وإنما بنقض وإنكار، أو في الأقل، إهمال وجود أية علاقة من هذا القبيل.

لكن مفكرين من أمثال يورجن هابرماس وألن تورين يحاولون إعادة الاعتبار لمقولات الحداثة مجدداً، ولا سيما أن كثراً من الأفكار التي قيلت عن العدمية وموت الإنسان والتشظي والشذرات، والتنكيل بمفاهيم الحقيقة والعقلانية والتاريخ وحتى الحرية، تحت يافطة ما بعد الحداثة، تجري اليوم مراجعتها ونبذها لأنها وصلت إلى طريق مسدود وباتت تهدد بانتشارها الوجود الإنساني وسلامه، وتشيع الكآبة والتشاؤم وتتحدث عن رؤية قيامية قاتمة. وفي هذا الخضم من صراعات الأفكار ما زال شبح أو طيف ماركس ماثلاً، وبتعبير ديريدا: "ففي لحظة الشفق، قبل أو بعد ليل كابوسي، وفي النهاية المفترضة للتاريخ، تقوم مطاردة مقدسة تدعمها كلاب الصيد ضد الطيف: فلقد تحالفت كل قوى أوروبا القديمة في مطاردة مقدسة تدعمها كلاب الصيد ضد هذا الطيف".

بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة جندت الرأسمالية مؤسساتها البحثية ومثقفيها العضويين لمواصلة مواجهة وتفنيد أفكار اليسار، ولا سيما الماركسية، وربما يكون فرانسيس فوكوياما، الأميركي الجنسية من أصل ياباني، هو أبرز من حاولوا التصدي للماركسية وتكريس الفكر الليبرالي الرأسمالي في كتابه (نهاية التاريخ والإنسان الأخير).. يقول فوكوياما؛

"نستطيع القول أنه لو لم يكن هناك عالم ثالث لكانت الماركسية ماتت بالتأكيد بشكل أسرع في عصرنا. ولكن فقر البلدان المتخلفة المدقع قد نفخ حياة جديدة في العقيدة، عندما سمح لليسار بأن يعزو هذا الفقر أولاً للاستعمار، ثم ـ عندما لم يعد هناك استعمار ـ للاستعمار الجديد، وأخيراً لسيطرة الشركات المتعددة الجنسية. والمحاولة الراهنة لإبقاء شكل من الماركسية حياً في العالم الثالث كانت نظرية التبعية".

في هذا المقطع الكثيف بأفكاره ثمة مسكوت عنه هو تبرئة لأشكال الاستعمار والتبعية من مسؤوليتها عن فقر وتخلف بلدان العالم الثالث أولاً قبل افتراض أن وجود العالم الثالث هو السبب في بقاء واستمرار الماركسية. لكن؛ أليس بمقدورنا أن نقلب هذا المنطق ونقول؛ إنه لو لم يكن هناك عالم ثالث لتفتت الرأسمالية تحت ثقل أزماتها الدورية المريعة وتناقضات نظامها الحادة والتي ذللتها فيما بعد نهب ثروات العالم الثالث، وأسواق العالم الثالث التي فتحت لتصريف الفائض من منتجات الشركات الرأسمالية، إلى جانب اليد العاملة الرخيصة التي ساهمت في تشغيل الماكنة الرأسمالية مع إنشاء مصانع ومعامل في العالم الثالث قريبة من مصادر المواد الخام والطاقة والأسواق. وقبل ذلك حادثة الملايين من الأفارقة الأرقاء الذين اختطفوا واجتثوا من أراضيهم، خلال قرنين من الزمان، ليعملوا في مزارع أميركا، ومن ثم في مصانعها، والذين بهم صارت أميركا على ما هي عليها اليوم؛ قائدة للعالم الرأسمالي، وأكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم. أي لولا العالم الثالث. من يدري؛ لعل نبوءة ماركس كانت قد تحققت سريعاً في أن تهب البروليتاريا التي لم تكن تمتلك غير قيودها من أجل أن تتحرر منها وتقيم ديكتاتوريتها ونظامها الاشتراكي.

ما كانت للرأسمالية أن تستمر، وتتكيف مع أزماتها، وتحجب تناقضاتها وصراعاتها الاجتماعية الداخلية، وتكتسب هذا القدر من المرونة، لولا أنها عبرت نطاقها الجغرافي، واستعبدت واستغلت، وما تزال، ثروات ومقومات حياة الجانب الآخر من العالم.

لقد عوضت الرأسمالية عن إخفاقها في تأمين حياة كريمة وعادلة لمجتمعاتها من خلال ما استحوذت عليه من خيرات العالم الثالث. وربما لم يفطن ماركس بما فيه الكفاية لما يستطيع الاستعمار أن يقدمه من معونة وحلول للتخفيف كثيراً من أزماتها الدورية. فلم تستوعب نبوءته هذا الجانب من الديناميكية الاقتصادية مثلما اختطت مساراتها فيما بعد، ملتفة على عمل قانون الإفقار النسبي والمطلق الذي اكتشفه ماركس في بنية النظام الماركسي. تلك المسارات التي أضفت تعقيداً على صورة العالم في القرن العشرين لم يكن بمستطاع ماركس أو أي أحد غيره من معاصريه التنبه إليها، أو التنبوء بها، على الرغم من قدرتنا بالاستناد إلى منهجه ذاته من فهمها في الوقت الراهن.

نعرف أن التفكيكيين هم أكثر من ينأون عن النبوءة.. إنهم يقوضون فحسب، وليكن من بعد ما يكون. غير أن قراءة تفكيكية تقتنص المسكوت عنه في كتابة ديريدا أو محاضراته عن ماركس سيقع على نبوءة من نوع ما.. نبوءة مفترضة.. أو ممكنة ومحتملة؛ "إن الشبح لا يموت أبداً" يصرح ديريدا، ويردف؛ "إنه يبقى على الدوام مما سيأتي، وسيعاود المجيء".

هكذا يعود ماركس من الباب الخلفي ليسخر من أولئك الذين هللوا بمناسبة موته المفترض، وليتنقل طيفه في الشوارع الخلفية للقرن الواحد والعشرين قبل أن يظهر في المدن والقرى في كل مكان. يقول ديريدا؛ "فلنأخذ الحذر إذن؛ فربما لا تكون الجثة قد ماتت، قد ماتت بالبساطة التي يحاول التعزيم أن يوهم بها. فالتواريخ يبدو دائماً هنا، وإن ظهوره ليس عبثاً. وإنه لا يفعل عبثاً".

كابوس الناتو في الضفة الغربية

تيد غالين كاربنتر

أطلقت واشنطن بالون اختبار حول وضع قوات من حلف شمال الأطلسي (الناتو) كقوة لحفظ السلام في الضفة الغربية. ونقلت صحيفة الجيروساليم بوست خبراً مفاده أن قائد حلف الناتو السابق، الجنرال جيمز جونز، وهو حالياً المبعوث الخاص لإدارة بوش إلى الشرق الأوسط، يتولى طرح هذه الفكرة على مختلف البلدان الأوروبية.

إنها فكرة رديئة بشكل صارخ. فإذا كان لمبادرة جونز خيط فضي، فهو أن واضعي السياسة الأمريكية على الأقل، لا يفكرون بضم قوات أمريكية ضمن تلك القوة. وعلى ما يبدو فإن واشنطن تعتقد بأن جلد الذات أقوى بين الشعوب الأوروبية مما هو عليه بين الشعب الأمريكي. ومع ذلك، فإن المرء يحتار فيما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تستطيع مقاومة الدعوة التي لا مفر منها من سائر أعضاء الناتو، بوجوب تكافؤ التضحيات وبأن تمارس الولايات المتحدة قيادة الحلف.

وحتى إن استطاعت الولايات المتحدة تجنب الانغماس مباشرة في مغامرة مهمة حفظ السلام، فإن الاقتراح ينطوي على مشاكل خطيرة. إنه سوف يضع قوات الناتو في وسط ربما هو أكثر المناطق اضطراباً في شرق أوسط مفعم بالاضطرابات. أشار جونز، كما تقول الأنباء، بأن وضع قوات الناتو سوف يكون مؤقتاً، بحيث يعطي للقوات الإسرائيلية فرصة الانسحاب من الضفة الغربية، كمرحلة من مراحل اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. بيد أن إسرائيل والولايات المتحدة، قد تعلمتا من خلال تجارب مريرة، بأن الإجراءات العسكرية "المؤقتة" في الشرق الأوسط تصبح عادة التزامات بعيدة المدى.

الأسوأ من ذلك، أن القوات الأجنبية في الضفة الغربية سوف تشكل أهدافاً مثالية بالمعنى الحرفي والرمزي معاً بالنسبة للراديكاليين الإسلاميين. الراديكاليون سوف يصورون وضع تلك القوات، من دون شك، كاحتلال إمبريالي غربي آخر للأراضي الإسلامية، وسوف يستخدمون تلك المقولة لتجنيد المزيد من المقاتلين في صفوف المنظمات الإرهابية. وأسوأ من ذلك، فإن أفراد قوات حفظ السلام، سوف يصبحون أهدافاً لبنادق وقنابل الراديكاليين.

حتى لو سعوا لأن يكونوا محايدين كقوة حفظ سلام، فإنهم، كأمر حتمي، سوف يجدون أنفسهم وسط المنافسات والصراعات في الأراضي الفلسطينية. ماذا سوف يفعلون، على سبيل المثال، إذا تجدد العنف بين أتباع حماس ومؤيدي فتح؟ أو إذا شن مقاتلو حماس هجمات جديدة ضد المستوطنات الإسرائيلية؟ لا يوجد شيء يمكن أن يكون تدخلاً عسكرياً محايداً. إن مجرد وجود قوة حفظ سلام يعمل لصالح بعض الفرقاء على حساب فرقاء آخرين. والفرقاء الذين يتم التدخل لغير صالحهم يصبح لديهم حافز قوي لمهاجمة قوة حفظ السلام.

يبدو أن واشنطن تعتقد بالفعل بأن جلد الذات هو أقوى بين الشعوب الأوروبية مما هو عليه بين الشعب الأمريكي!

لقد اكتشفت الولايات المتحدة هذه الحقيقة بكل مرارتها في لبنان، إبان عقد ١٩٨٠، تدخلت القوات الأمريكية بداية كجزء من اتفاق يمكن القوات الإسرائيلية من إنهاء حصارها لبيروت الغربية. لم يكن لدى الولايات المتحدة أية نية للانحياز لهذا الجانب أو ذاك، في الحرب الأهلية اللبنانية التي كانت قائمة. بيد أن القوات الأمريكية أصبحت في فترة وجيزة متحالفة مع حكومة البلاد المسيحية وضد الفئات الإسلامية. وسرعان ما بدأت بارجة أمريكية بقصف القرى المسلمة المعادية، واشتبكت القوات الأمريكية في مناوشات مع الميليشيات الإسلامية. أدى ذلك العمل إلى الانتقام ووصل ذروته في الهجوم الذي شنته شاحنة ملغومة على البراكيات السكنية للبحرية الأمريكية في بيروت، والذي قتل فيه ٢٤١ من رجال البحرية.

الناتو تغامر بمأساة مماثلة، إذا كانت من الحماقة بحيث تقحم نفسها في الأراضي الفلسطينية. إن اقتراح وضع مثل هذه القوات ليس بالجديد. فمنذ أكثر من ست سنوات قدم المعلق في صحيفة النيويورك تايمز توماس فريدمان فكرة مماثلة، بيد أن واضعي السياسة الأمريكية، لحسن الحظ، أسقطوا ذلك الاقتراح. يجب على إدارة بوش دفنه مرة أخرى آملين أن يتم ذلك بشكل نهائي.

ينشر بالاتفاق مع مصباح الحرية

العهد الجديد في باكستان يواجه أوضاعا اقتصادية كارثية

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي ـ البحرين

يمكن القول أن أكبر التحديات التي تواجهها الحكومة الباكستانية المنبثقة عن انتخابات الثامن عشر من فبراير الماضي التشريعية بقيادة رئيس الوزراء المعين مخدوم سيد يوسف رضا جيلاني هو إصلاح الأوضاع الاقتصادية، ولا سيما الارتقاء بالأحوال المعيشية للسواد الأعظم من السكان والتي تدهورت إلى حد لا مثيل له في آسيا، و إيجاد حلول سريعة لأزمة الطاقة و للعجز المزمن في الموازنة العامة.

وإذا ما تم تجاهل هذه المسائل الخطيرة من قبل الحكومة المرتقب تشكيلها قريبا و التي ستكون حتما مكونة من ائتلاف عدد من الأحزاب السياسية بسبب عدم حصول أية قوة سياسية على الأغلبية المطلقة في انتخابات فبراير ٢٠٠٨، و انصرفت الأحزاب المشاركة في الحكومة عوضا عن ذلك إلى المماحكات السياسية التي اشتهرت بها الساحة الباكستانية، فإنها حتما ستفقد مصداقيتها وجماهيريتها، ولن تكون أفضل حالا من سلفها التي حجب الشعب عن رموزها التصويت و أذاقها الهزيمة.

وكما ذكرنا في المقدمة، فانه يأتي على رأس الأمور التي تتطلب علاجا سريعا، مسألة العجز في الموازنة العامة، و هو عجز رهيب يحد كثيرا من قدرة الأجهزة الحكومية على ملامسة بقية المشاكل الاقتصادية والمعيشية مثل مشكلة توفير الطاقة، أو حتى الحد من تفاقمها.

وطبقا لتقرير صادر عن المصرف المركزي الباكستاني، فان عجز الموازنة ارتفع في الأشهر الست الأولى من السنة المالية الجارية بنسبة ٣١,١ بالمئة (أو من ١,٤٦ بليون دولار إلى ٦,١٤ بلايين دولار)، علما بأن هذا العجز لم يتعد في الفترة نفسها من السنة المالية السابقة الرقم ٤,٧ بليون دولار. وإذا ما استمرت الحالة في التدهور بالنسبة المشار إليها، فان المتوقع –بحسب المراقبين و المحللين الاقتصاديين– أن يتخطى العجز الرقم ١٢ بليون دولار، وبالتالي تنهار قدرة البلاد على سداد فواتير وارداتها من البضائع و الخدمات، لا سيما و أن الميزان التجاري الباكستاني يشكو عجزا واضحا، بدليل تراجع صادرات البلاد من الخدمات التي يساهم قطاع النقل فيها بنسبة ٥٠ بالمئة خلال الفترة من يوليو إلى نوفمبر ٢٠٠٧ إلى ١,٠٩ بليون دولار، مقابل ٣,٩٣ بلايين دولار من واردات البلاد من الخدمات.

أحد أسباب العجوزات في الموازنة الباكستانية العامة، هو انخفاض تدفق الاستثمارات الاجنبية إلى أرقام أدنى بكثير مما كان متوقعا للسنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وهو خمس بلايين دولار، ومعه انخفاض تدفق تحويلات الباكستانيين العاملين في الخارج- أي عكس الحالة الهندية تماما –فمثلا انخفضت هذه الاستثمارات بنسبة ٣٢ بالمئة في الأشهر الست الأولى من السنة المالية الجارية التي ستنتهي في يونيو ٢٠٠٨، فوصلت إلى ٢,١٧ بليون دولار، بعد أن كان الرقم في الفترة نفسها من السنة المالية السابقة هو ٣,١٨ بلايين دولار.

وفي نظر الكثيرين تعتبر حكومة رئيس الوزراء شوكت عزيز الذي قيل الكثير عن مؤهلاته وخبراته العملية ووظائفه السابقة في المحافل المالية العالمية، يوم أن اختاره الرئيس الجنرال برويز مشرف رئيسا للحكومة، بل تطلعت الجماهير إلى حدوث حلول سحرية على يديه لمشاكلها المعيشية المزمنة، هي المسؤولة عن كل ما سبق ذكره لسببين: اولهما أنها بالغت في الاعتماد على مصادر معينة غير مأمونة للعملة الصعبة في تغطية عجوزات الموازنة (مثل تحويلات العاملين الباكستانيين في الخارج، والفوائد المتأتية من الاستثمار في السندات و الأسهم الاجنبية). وثانيهما أنها لجأت إلى تمويل العجز التجاري بدلا من وضع استراتيجية لتجسير الهوة ما بين الواردات والصادرات و التي اتسعت بنسبة ٥,٦ بالمئة في عام ٢٠٠٥ من بعد أن كانت هذه النسبة المئوية عند حدود ٢,٤ في عام ٢٠٠٠، هذا علما بأن الهوة استمرت في الاتساع بسبب عدم تناسب حجم الزيادة في الصادرات مع حجم نمو الواردات. وفي هذا السياق، يستبعد مراقبون كثر أن تنجح باكستان على المدى القصير في علاج الخلل في ميزانها التجاري، لعدة أسباب أهمها التحديات التي تمثلها أزمة الطاقة، و التي بدورها تحد من إمكانيات المصانع الباكستانية على الإنتاج والتصدير، و في الوقت نفسه تساهم في رفع قيمة فواتير الاستيراد. لكن هذا ليس سوى مظهر واحد من مظاهر صعوبة معالجة اختلال الميزان التجاري. فهناك فواتير القمح و الشعير المستورد و الذي تشهد اسعارهما ارتفاعا واضحا في الوقت الذي تزداد فيه حاجة البلاد إلى استيراد كميات اكبر منهما لسد النقص في الناتج المحلي باعتبارهما عماد الغذاء اليومي للمواطنين. و المعروف أن أسعار القمح العالمية تضاعفت منذ مايو/ أيار الماضي، فيما ارتفعت أسعار الشعير بنسبة ٢٠ بالمئة منذ نوفمبر المنصرم.

والجدير بالذكر أن باكستان كانت قد وضعت لنفسها هدفا للعام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ هو إيصال صادراتها إلى الرقم ١٩,٢ بليون دولار، غير أن أزمة الطاقة معطوفة على حالة اللااستقرار والفوضى، القيا بظلال من الشك على إمكانية الاقتراب من هذا الهدف. أما الواردات من الخارج التي كان مأمولا تخفيض حجمها وفق سياسات تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد حدث لها العكس تماما، ولاسيما الواردات من الطعام على نحو ما سبق ذكره، بل ينتظر أن تستمر هذه الواردات في الارتفاع. وبحسب الأرقام الرسمية المعلنة فان إجمالي قيمة ما صدرته باكستان في النصف الأول من السنة المالية الجارية (أي من يوليو إلى ديسمبر ٢٠٠٧) بلغ ٨,٧٢ بلايين دولار، فيما كان إجمالي قيمة وارداتها في الفترة نفسها هو ١٦,٩٥ بليون دولار، الأمر الذي يشير إلى عجز تجاري واضح بقيمة ٨,٢٤ بلايين دولار، مقارنة بنحو ٦,٤٩ بلايين دولار في الفترة نفسها من السنة المالية السابقة.

أما ما ساهم في مضاعفة هذا الاختلال، فقد كان ضعف انجذاب الشركاء التجاريين التقليديين للصادرات الباكستانية، وهبوط قيمة الروبية الباكستانية أمام الدولار الأمريكي، إضافة إلى ضعف أداء مصانع النسيج الباكستانية و التي تساهم تقليديا في صادرات البلاد إلى الخارج بنسبة تزيد عن ٦٥ بالمئة، ناهيك عن معدلات التضخم، ولاسيما في أسعار السلع الاستهلاكية التي واصلت ارتفاعها حتى بلغت نحو ١٢ بالمائة مقارنة بأسعار العام الماضي، و ذلك طبقا لأرقام الجهاز الفيدرالي للإحصاء.

هذا الوضع الاقتصادي الكارثي في باكستان كان محل اهتمام مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي الذي أشار في آخر تقرير له إلى أن أوضاع الموازنة العامة ساءت في عدد من الدول خلال عام ٢٠٠٧، وان المشهد الأسوأ كان في باكستان التي وصل العجز فيها إلى ٥ بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي. أما صندوق النقد الدولي، فقد توقع استمرار مثل هذه العجوزات في عدد من دول العالم النامي، لاسيما في ظل الارتفاعات المتواصلة في سعر النفط.

من جانب آخر، قدرت مؤسسة " ميريل لينتش" المالية أن أية زيادة في أسعار النفط بنسبة ١٠ بالمئة، يعني إضافة ٧٠٠ مليون دولار إلى فواتير استيراد هذه السلعة، و بالتالي ارتفاع عجوزات الموازنة بنفس المقدار.

وهكذا، بناء على ما سبق، لن يكون مستغربا إطلاقا أن تكون الخطوة الأولى لرئيس الوزراء الجديد فور أدائه اليمين الدستورية، هي القيام بجولة في منطقة الخليج بدءا بالدولة الكبرى (المملكة العربية السعودية)، هدفها الظاهري هو زيارة الكعبة المشر